

وهو اخبار عن ارسال نوره يوم مطلق وانه باق من الازل الى
 الابد فقول الارسال كانت الضعيف الداله عليها ان مرسل نوحا وبعث
 الارسال انما ارسلنا نوحا وكذا انه عصيان ادم ولم وغيره ونظيره علم
 مع فانه نوحا عالم بوجوده في قبيل وجوده بانه سيكون وعند وجوده علم
 عالم بانه قد كان وتغير هذه الافعال بالنظر الى المعلوم لا بالنظر الى
 العالم وكذا التغير في الامور لانه لا خيار ونظيره من المحدثات في
 الاطوارية المفضولة اذا توجه اليها انسان كانت قدامه واذا
 حقول ظهره كانت خلفه واذا حوّل عينه كانت عن يساره
 واذا حوّل يد يساره كانت عن يساره ولا تغير على الاطوارية
 وانما التغير على الانسان والاهل الجواب اشار الشارع رحمه
 الله بقوله والاختيار بالنسبة الى الازل لا يتحقق بشئ من الازمنة
 واذا كان متغيرا من الزمان كان خطابه علميا فيكون مع مخاطب
 علمي بحسب زمانه وعلمه وان جعلناه اى ان جعلنا كلامه مع امر
 وزمنا وجبر كما كان مذهب البعض الآخر فالامر الى الازل لا يجيب
 كتحصيل المأمورية كالصلوة في وجود المأمور الى العبد قوله لا يجيب
 كتحصيل المأمورية الى اغايلهم السمة لو كان امر الله ونبيه في وقت
 وجوده اى وجبت تلك الامور بالتحقق لا امتثال فموسى صلى الله عليه واله

مع صفه السعة وهي ذرته الى المأمور اهلا لتحصيله الى تحصيل
 المأمورية فيبقى الامر لذكره الى لا يجب المذكور وجود المأمور
 في علم الامر بعينه ان الامر للمعدوم بحيث في الحال لا يجوز واما الامر
 يجب وقت وجوده في غير اوقات بقوله بعبارة اخرى الحدوم يجوز ان
 يكون مأمورا بتقدير الوجود الا يرد ان المنزل على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انما لم يكن مأمورا بوجوده او لم يوجد المأمور في تلك
 وقت وبلغ وعقل وجب الاقدام على المأمورية والانتها عن
 المنع عنها بذكره ولم يكن ذلك متحققا كذا انها وليكن انما يجب عنه وهو
 ان يقال ان المنع عنه على اثنين احدهما عقلي والاخر حسني والمنع عنه
 المقارنة للاختيار والاختيار في الازل هو العقلي لا الحسي لان الكلام
 يقتضي المنع عنه الحسي والماضي ان وجود المنع عنه في علم المأمور كما في
 في الاختيار ولا يتحقق وجوده في الخارج كما اذا قدر المراد
 ابعاله فامر الله امر الله بل امره با ما يفعل كذا بعد الوجود والاختيار
 جوبه على قوله والاختيار في الازل بطريق المعنى كذا محض بالنية
 الى الازل لا يتحقق بشئ من الازمنة اذ لا عاقل وان كان في صورة
 الماضي بل هو اخبار رخصي فالعلم الرفان ولا مستقبل ولا حال
 والنسبة الى الله تعالى لان المانع ما يتبعه الحكم والحال ما يتقاربه والانتها

مع صفه